العرب
السبت 2019/09/14
السنة 42 العدد 11467

سيف العقوبات الأميركية يلاحق حلفاء حزب الله في لبنان

واشنطن: علينا معاقبة كل من يتعامل مع حزب الله

زيارة ديفيد شنكر والتصريحات المتواترة لمسؤولي الإدارة الأميركية تفيدان بأن المواجهة المعلنة ضد حزب الله تتخذ منعرجا جديدا قد يصيب هذه المرة حلفاء الحزب، وفي مقدمتهم التيار الوطني الحر وحركة أمل.

في دائرة الخطر

بيروت - لم تنزل زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شنكر إلى بيروت بردا وسلاما على حزب الله ولا على حلفائه، وفي مقدمتهم التيار الوطني الحر (المسيحي) وحركة أمل (الشيعية)، خاصة بعد تأكيد المسؤول الأميركي أن هناك نية لفرض عقوبات جديدة تطال هذه المرة الحلفاء، بغضّ النظر عن طائفتهم أو ديانتهم.

وزادت تصريحات مساعد وزير الخزانة الأميركي لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي، الجمعة من مخاوف الطرفين اللذين يشكلان مع الحزب قوة وازنة داخل المشهد السياسي اللبناني. حيث قال بيلينغسلي "علينا معاقبة كل من يتعامل مع حزب الله"، مشددا على أنه لا يوجد فصل بين الجناح العسكري والسياسي للحزب، ما يضع الدولة اللبنانية، وبخاصة الحلفاء، في مأزق يصعب الفكاك منه.

وهناك غضب أميركي واضح تجاه أمل والتيار الحر لما يوفرانه من غطاء داعم للحزب لمواصلة أنشطته المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وتعتبر واشنطن أنه لم يعد مسموحا باستمرار هكذا أمر.

محمد الحجار

لا يمكن لحكومة الحريري أن تتخذ موقفا من العقوبات

ولفت مساعد وزير الخزانة الأميركي إلى أنّ النظام المركزي اللبناني يعاني جرّاء تصرفات حزب الله، مشددا على أن الولايات المتحدة ستواصل جهودها في محاصرة وتفكيك شبكات تمويله.

وإلى جانب ترسانته العسكرية، يعدّ حزب الله طرفا مؤثرا في المعادلة السياسية في لبنان، ويملك الحزب حضورا مهمّا في مجلس النواب، كما نجح في اقتلاع ثلاث حقائب في حكومة سعد الحريري، بينها حقيبة أساسية وهي الصحة.

وتشير أوساط سياسية لبنانية إلى أنه رغم ما يروّج عن توجّه أميركي لتعديل سياستهم الصارمة حيال إيران، بيد أنّ الثابت أنّ واشنطن ما تزال مصرّة على نهجها حيال تكثيف الضغوط على ذراعها حزب الله، وخلق سبل لعزله داخل بيئته اللبنانية.

وتزامنت زيارة شنكر التي جرت الأسبوع الماضي إلى لبنان مع فرض الولايات المتحدة حزمة من العقوبات على حزب الله شملت أربعة مسؤولين وهم: علي كركي القيادي في "مجلس الجهاد" التابع للحزب، وإبراهيم عقيل المسؤول عن العمليات العسكرية في جنوب لبنان، وفؤاد شاكر المشرف على وحدات أسلحة حزب الله في سوريا، وهو أحد المستشارين المقرّبين من الأمين العام للحزب حسن نصرالله، والنائب السابق محمد حيدر.

وتقول أوساط سياسية لبنانية إنّ زيارة شنكر تجاوزت بعدها الاستطلاعي لمواقف المسؤولين اللبنانيين في ما يتعلق بملف ترسيم الحدود مع إسرائيل الذي كلّف به خلفا لديفيد ساترفيلد، لتحمل هذه الزيارة جملة من الرسائل التحذيرية للبنان، وأهمّها ضرورة كبح حزب الله والحدّ من نفوذه الذي بات مثار قلق كبير للمنطقة والولايات المتحدة.

وهذه المرة الأولى التي يعلن فيها مسؤول أميركي بشكل واضح وصريح عن توجّه الإدارة الأميركية لفرض عقوبات تطال حلفاء الحزب على الساحة اللبنانية، في ما بدا تهديدا مبطنا لحركة أمل بقيادة رئيس مجلس النواب الحالي نبيه بري، والتيار الوطني الحر برئاسة وزير الخارجية جبران باسيل.

وعزّزت تصريحات مساعد وزير الخزانة الأميركية الشكوك في إمكانية أن تصيب سهام العقوبات حلفاء الحزب السياسيين، وقد تشمل أيضا الحزب الديمقراطي والتوحيد العربي (درزيان).

وتواترت تسريبات منذ العام الماضي عن إمكانية إدراج شخصيات من التيار الحر وحركة أمل ضمن لائحة العقوبات، بيد أن الأمر ظل محلّ نقاش داخل الغرف المغلقة، فيما يبدو أنّ واشنطن أرادت منح المعنيين فرصة لإعادة صياغة علاقتهم مع الحزب، قبل أن تتخذ إجراءات مؤلمة لكلا الطرفين.

وقال شنكر في مقابلة مع محطة "المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونل" التلفزيونية اللبنانية، "في المستقبل سنعلن ضمن العقوبات عن أسماء أشخاص جدد يساندون حزب الله بغض النظر عن طائفتهم ودينهم".

وتفيد الأوساط السياسية بأن لا خطوط حمراء في الحرب الأميركية المعلنة ضد الحزب اللبناني، لافتة إلى إدراج مصرف "جمّال تراست بنك" في لائحة العقوبات، لاعتباره مؤسسة مالية تعمل لحساب حزب الله، هي رسالة قوية للنظام المصرفي اللبناني بأن الإدارة الأميركية جادّة في الذهاب بعيدا في المواجهة المفتوحة مع الحزب، بغض النظر عن تداعيات ذلك على الاقتصاد اللبناني المهتز، وهذا على المسؤولين في لبنان استيعابه.

وقال شنكر في المقابلة التي جرت الخميس إن الخطوات الأميركية المستهدفة لحزب الله "لا تستهدف طائفة معيّنة"، متوجها للبنانيين بالقول إن "حزب الله يستغل نظامكم المالي والقانون يفرض علينا تحديد هذه المصارف".

وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية في 29 أغسطس الماضي أنها أدرجت "جمال ترست بنك" وفروعه على اللائحة السوداء "بسبب تمكينه بوقاحة حزب الله من القيام بأنشطة مالية"، بما في ذلك استخدام حسابات لدفع الأموال لممثليه وعائلاتهم.

وقبل أشهر أقدمت وزارة الخزانة الأميركية على إدراج نائبين للحزب ضمن القائمة السوداء في خطوة غير مسبوقة. وتدق زيارة شنكر والتصريحات المتلاحقة لمسؤولي الإدارة الأميركية ناقوس الخطر في لبنان، وسط تساؤلات كيف سيكون تصرّف الحكومة اللبنانية وبالأخص حلفاء الحزب إذا ما اتخذت واشنطن خطوات فعلية تستهدفهم.

ويدرك التيار الوطني الحر كما حركة أمل أن الدخول تحت مقصلة العقوبات الأميركية سيكون له تأثير مُميت لكيانهم، بالمقابل فإن فك الارتباط مع الحزب قد يكون له أثمان باهظة، خاصة وأنّ الأخير يجسّد قوة عسكرية تتجاوز حتى الجيش اللبناني.

ويعتبر البعض أنّ الحلّ قد يكون في دفع الحزب لمناقشة استراتيجية دفاعية يتمّ بموجبها نزع سلاحه، وتحوّله إلى حزب سياسي بامتياز، بيد أن كثيرين يرون أن هذه المسألة ليست بالسهولة المطروحة، ذلك أن مسألة سلاح الحزب تتجاوز البعد المحلي إلى الإقليمي، وبالتالي فإن حلّها يستوجب توافقا أميركيا إيرانيا.

وأكد النائب محمد الحجار، على واجب التصدي لمحاولات حزب الله إلحاق لبنان بإيران من دون الذهاب إلى مشاكل داخلية أمنية. وقال "ليس لدينا القرار ولا الإرادة ولا القدرة لذلك".

وشدد الحجار في حديث إذاعي الجمعة، على أن "حزب الله طرف في الحكومة والرئيس سعد الحريري يتحرك انطلاقا من موقعه ومسؤوليته، وهو كان له موقف صريح وواضح من مسألة القرار 1701"، بالمقابل لفت إلى أن "لا يمكن للحكومة أن تتخذ موقفا من العقوبات أو تواجهها لأن ذلك سيؤدي إلى مشاكل كبيرة".

نتنياهو يستل آخر أوراقه الانتخابية: إعلان الحرب على غزة

تل أبيب - أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الجمعة، أن بلاده قد تشن حربا على قطاع غزة "في أي لحظة"، فيما بدا أن الهدف من هذا الإعلان هو استمالة الناخب الإسرائيلي، وخاصة المترددين حيال من سيصوتون في انتخابات الكنيست التي لم يعد يفصل عنها سوى 3 أيام.

وتظهر آخر نتائج سبر آراء تقاربا كبيرا بين حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو ومنافسه في الاستحقاق تحالف "أزرق أبيض" الذي يقوده الجنرال السابق بيني غانتس.

وينظر نتنياهو الذي قضى 13 عاما على رأس السلطة في إسرائيل، للانتخابات الحالية على أنها مسألة حياة أو موت، ذلك أن خسارتها قد تشرّع باب السجن أمامه في ظل اتهامات تلاحقه بالفساد وخيانة أمانة.

وأطلق نتنياهو الأسبوع الماضي تصريحات مدوية حيث أعلن اعتزامه ضم غور الأردن الذي يشكل ثلث مساحة الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي أثار تنديدا دوليا لا يزال مستمرا، في المقابل لم يحقق على ما يبدو الغرض المطلوب داخليا، وهو ما كشفت عنه نتائج سبر الآراء التي نشرت الجمعة، حيث لا يزال غانتس قادرا على قلب الطاولة الثلاثاء المقبل.

ويرى خصوم نتنياهو أن تصريحاته بشأن شن حرب على قطاع غزة، وقبلها ضم غور الأردن قبل أيام فقط من الاستحقاق، هي استخفاف من قبله بعقل الناخب الإسرائيلي.

وكان نتنياهو قال لعدة وسائل إعلام إسرائيلية، الخميس، إنه "لا مفر من تنفيذ عملية عسكرية ضد قطاع غزة"، على ضوء انتقادات شديدة موجهة له وتتهمه بالفشل في التعاطي مع هذا الملف.

وعلى الصعيد ذاته، ذكرت القناة الإسرائيلية أن الجيش "رفع الجمعة مستوى الاستعداد على حدود غزة"، وإن كانت الصحيفة ربطت المسألة بتوقعات بتكثيف الفصائل الفلسطينية لقصفها لإحراج نتنياهو، وليس الاستعداد لشن حرب، كما يلوح بذلك نتنياهو.

وأضافت "يخشى المستوى الأمني الإسرائيلي التدهور بسبب التقييم بأن إسرائيل ستمتنع عن الذهاب إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق".

وتابعت "يستعد الجيش الإسرائيلي لاحتمال إطلاق الصواريخ على التجمعات في غلاف غزة خلال عطلة نهاية الأسبوع أو على مدار الأيام القليلة المقبلة حتى يوم الانتخابات، وكذلك الاحتكاك على السياج ومحاولات التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية". واستدركت القناة الإسرائيلية "ومع ذلك، ورغم حالة التأهب القصوى، لا توجد تعليمات خاصة لسكان الجنوب الجمعة، كما أن الأنشطة هناك مستمرة كالمعتاد".

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، مساء الجمعة أن 10 فلسطينيين أصيبوا، جراء اعتداء الجيش الإسرائيلي على "مسيرات العودة"، الأسبوعية، شرقي قطاع غزة.

وذكرت الوزارة في تصريح مقتضب، أن 6 من الجرحى، أُصيبوا بالرصاص الحي، فيما لم توضح طبيعة بقية الإصابات.

وتوافد مئات الفلسطينيين، الجمعة، نحو خمس نقاط تقع قرب السياج الأمني الذي تقيمه إسرائيل قرب حدود القطاع، للمشاركة في "مسيرات العودة وكسر الحصار" الأسبوعية.

ومنذ مارس 2018، يشارك فلسطينيون في مسيرات العودة قرب السياج الفاصل بين شرقي غزة وإسرائيل، للمطالبة بعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم، ورفع الحصار عن القطاع.

وتلاقي تهديدات نتنياهو بشن حرب على غزة استهزاء من وزير الدفاع السابق وزعيم "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان الذي ترجح استطلاعات الرأي أن يعزز تموضعه البرلماني بنحو 10 مقاعد في الانتخابات المقبلة، ما يجعله مخولا لحمل لقب "صانع الملوك" ذلك أنه لا يمكن لأي فائز في الاستحقاق سواء كان الليكود أو "أزرق أبيض" تشكيل حكومة دون مشاركته.

وقال ليبرمان الجمعة ردا على تهديد رئيس الوزراء باجتياح غزة إن "هذه الوعود سمعناها من نتنياهو في وقت مبكر من عام 2009، ومنذ ذلك الحين لم تنفذ".

أفيغدور ليبرمان

نتنياهو خدعني ومنع اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس

وذكر وزير الدفاع الإسرائيلي السابق الذي خرج من الائتلاف الحكومي العام الماضي جراء خلاف مع نتنياهو بشأن سبل التعاطي مع تصعيد الفصائل الفلسطينية في غزة أن رئيس الحكومة خدعه ومنع اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية.

وأضاف ليبرمان في مقابلة أجرتها معه القناة 12 العبرية أن نتنياهو وحزب الليكود وقعا اتفاقا معه كان أحد بنوده إسقاط حكم حماس في القطاع، و"لكن نتنياهو فعل كل شيء من أجل تجنب هذه العملية".

وزعم رئيس "إسرائيل بيتنا" أن نتنياهو "منح الحصانة" لقادة "حماس" رغم استمرارهم في تسليح أنفسهم وإنتاج الصواريخ، وقال "قبل أسبوعين قتلت فتاة إسرائيلية بالقرب من دوليب، وبعد ساعة خرج قادة حماس ورحبوا بهذه العملية، إنهم ليسوا خائفين لأن نتنياهو منحهم الحصانة".

ووصف ليبرمان زيارة نتنياهو لروسيا الخميس، بأنها "زيارة انتخابية وغير أمنية وغير سياسية".

حان الوقت لإشهار كل الأسلحة

لا قوات أميركية إضافية في سوريا رغم الدعوات الكردية

دمشق - نفى المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، الرائد شون روبرتسون، التقارير الإعلامية التي تحدثت عن اعتزام بلاده إرسال قوات إضافية إلى شمال شرقي سوريا.

وسبق وأن أعلن مجلس سوريا الديمقراطية أن هناك حاجة ماسّة لإرسال قوات إضافية إلى المنطقة الآمنة الجاري تنفيذها في شمال شرق البلاد بين تركيا والولايات المتحدة.

ويعتبر مجلس سوريا الديمقراطية أن وجود مثل هذه القوات هي الضامن الرئيسي لعدم سيطرة تركيا على المنطقة، وتهديد سلامة المكوّنات الموجودة فيها وفي محيطها وفي مقدمتها الأكراد.

وأكد، روبرتسون على أنه "لا يوجد أيّ تغيير في وضع القوات الأميركية في سوريا". وأشار إلى أنهم يواصلون الجهود لتنفيذ توجيهات الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب من سوريا بشكل منسق. وتابع "عدد قواتنا تحدده الظروف الميدانية، ولا نريد الخوض في مسائل العدد والتوقيت لدواع أمنية".

وكانت صحيفة نيويورك تايمز أفادت في وقت سابق بأن وزارة الدفاع تخطط لإرسال نحو 150 جنديا إضافيا إلى سوريا.

وبدأت أنقرة وواشنطن تنفيذ اتفاق توصل إليه الطرفان في أغسطس بشأن إقامة منطقة آمنة في شرق الفرات، فيما بدا محاولة لطمأنة أنقرة التي هددت مرارا باجتياح هذا الشطر بداعي مواجهة الخطر الكردي.

ورغم انطلاق الدوريات المشتركة لا تزال هناك خلافات بين الجانبين حيال عمق المنطقة الآمنة.